



الأمم المتحدة

الإسكوا
ESCWA

تعزيز أمن الغذاء والطاقة من خلال التعاون وبناء القدرات في المنطقة العربية



مثال على أساليب إدارة مستجمعات المياه لتعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية. الصورة تم أخذها من قبل الدكتور Dr. Gerhard Lichtenthaeler بالقرب من محافظة عمران.

التقدم المؤسسي ومشاكل التنفيذ

أدركت الدول العربية أهمية اعتماد منظور إقليمي متكامل في قضية الأمن الغذائي، فاتخذت عدداً من الإجراءات برعاية جامعة الدول العربية، لزيادة التعاون والتنسيق في هذا المجال، ومن الوثائق في السياسة العامة التي وضعت في السنوات الأخيرة:

- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025): وهي تدعو إلى اعتماد سياسة زراعية مشتركة تضمن توفير الغذاء السليم واستدامة الموارد الزراعية؛
- إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية: اعتمد الإعلان في عام 2008، ودعا إلى إطلاق مبادرة تدعو إلى وضع برنامج طارئ للأمن الغذائي العربي وإعداد خطة عمل لتنسيق السياسات الزراعية في البلدان العربية؛
- برنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي وخطة عمله: أُطلق البرنامج في عام 2009 بهدف تحسين مستويات الإنتاج الزراعي الحالية وتحقيق توسع زراعي أفقي من خلال تنفيذ مشاريع استثمار متكاملة وتحسين إدارة الموارد المائية.

غير أن الالتزامات التي قطعت على المستوى المؤسسي لم تؤدّ إلى تحسينات ملموسة، بسبب عدد من المشاكل. ويتناول المشروع بعض هذه المشاكل، وهي ضعف الحوار بين هانعي القرار في قطاعي الزراعة والمياه؛ ونقص المعرفة بأثر قلة توافر المياه وتغيّر المناخ على الزراعة؛ وانخفاض سلامة المنتجات وجودتها؛ وعدم وضوح كيفية رصد الأمن الغذائي بوصفه مفهوماً متعدد الأبعاد.

الأهداف

يهدف المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية من خلال تحسين وتنسيق عمليات تصميم السياسات والاستراتيجيات وتنفيذ البرامج. ويتطلب توسيع قاعدة المعارف الوطنية والإقليمية، وبناء القدرات، وزيادة التعاون الإقليمي. ويهدف أيضاً إلى تحسين تقييم الأثر التي تقع على الإنتاج الزراعي نتيجة لتغيّر كميات المياه المتاحة بفعل تغيّر المناخ؛ وتحسين البنية المؤسسية لزيادة التنسيق الحكومي الدولي في قطاعي المياه والأغذية؛ ووضع إطار إقليمي موحد للممارسات الزراعية السليمة؛ وتحديث نظام رصد الأمن الغذائي الإقليمي من أجل وضع سياسات متكاملة وقائمة على أدلة وبيانات.

الشركاء

الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ وجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية والوكالات المتخصصة التابعة لها؛ والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة؛ والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة؛ والوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ والجامعة الأميركية في بيروت؛ وجامعة الخليج العربي؛ وجامعة الملك سعود.

الميزانية المقدرة لفترة أربع سنوات:
2.7 مليون دولار (تؤمن التمويل)
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي
(الدولي).

التركيز الجغرافي

للمشروع طابع إقليمي فمعظم الأنشطة تشرف عليها هيئات حكومية دولية، ويتوقع أن تستفيد منها البلدان العربية الإثنان والعشرون، وبعضها يستهدف بلداناً عربية للزراعة فيها أهمية كبيرة اجتماعية واقتصادية، ويتوقع أن تتأثر بتغير المناخ.

عناصر المشروع وأنشطته

العنصر الأول- تقدير الإنتاج الزراعي الوطني والإقليمي باحتساب الأثر المتوقع لتغير المناخ على توافر المياه في البلدان العربية

سيساهم هذا العنصر في إشراك البلدان في تمرين حول التنبؤ بالإنتاج الزراعي الوطني والإقليمي في إطار التغير المتوقع في توافر المياه بسبب تغير المناخ. وتتضمن الأنشطة:

- إنشاء فرق وطنية تُعنى بالمياه والزراعة؛
- تدريب الفرق على النمذجة المناخية والهيدرولوجية وعلى استخدام أدوات تقييم الإنتاج الزراعي؛
- تطبيق استخدام هذه الأدوات على الظروف الوطنية وإعداد تقارير التقييم.

العنصر الثاني- اتخاذ ترتيبات مؤسسية لتحسين التنسيق بين الكيانات المعنية بالمياه والزراعة

سيساهم هذا العنصر في زيادة التنسيق بين المؤسسات المعنية بالزراعة والمياه في المنطقة العربية، باعتباره شرطاً أساسياً لوضع سياسات متماسكة ومتكاملة. ولهذا النوع من التنسيق أهمية خاصة اليوم، لا سيما وأن الأمن الغذائي أصبح يشكل قضية متعددة الأبعاد، اجتماعية واقتصادية وبيئية. وتتضمن الأنشطة:

- إحصاء الترتيبات المؤسسية في مجالي المياه والزراعة في المنطقة العربية، وتقييم مستوى التنسيق في ما بينها ومدى فعاليتها؛
- إعداد مقترح لآلية تنسيق حكومية دولية في مجالي المياه والزراعة والمياه؛
- تقديم الدعم الفني واللوجستي لتفعيل الآلية المقترحة بعد الموافقة عليها رسمياً.

العنصر الثالث- اعتماد ممارسات زراعية سليمة في المنطقة العربية

يهدف هذا العنصر من المشروع إلى وضع إطار يشجع على اعتماد ممارسات زراعية سليمة في المنطقة العربية، ويوفر الإرشادات اللازمة لذلك. ويمكن اعتبار هذا الإطار خطوة أساسية باتجاه وضع معايير ملزمة على المستوى الإقليمي في مجالي الإنتاج الزراعي والتجارة. وتتضمن الأنشطة:

- وضع مشروع إطار توجيهي يشجع الممارسات الزراعية السليمة، انطلاقاً من تقييم الأطر القائمة على المستويات العالمية والإقليمية (المناطق الأخرى) والوطنية (البلدان العربية)؛
- الدعوة إلى اعتماد الإطار التوجيهي المقترح رسمياً؛
- تنظيم حلقات تدريبية حول الإطار التوجيهي.

العنصر الرابع- رصد الأمن الغذائي والمائي في البلدان العربية

يهدف هذا العنصر من المشروع إلى وضع رؤية واضحة للأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية، تراعي الخصائص الوطنية والمحلية والتوجهات العالمية. وينبغي ترجمة هذه الرؤية إلى مجموعة من المؤشرات لرصد وضع الأمن الغذائي والمائي على المستويين الوطني والإقليمي. وتتضمن الأنشطة:

- استعراض النظم الحالية لرصد الأمن الغذائي والمائي، بما في ذلك المؤشرات المستخدمة والترتيبات المؤسسية المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- وضع نظام رصد يراعي خصوصيات المنطقة، وتحديد منهجية موحدة لجمع البيانات وحساب المؤشرات؛
- تدريب السلطات الوطنية على هذه المنهجية.

الإنجازات المتوقعة

1- تعزيز القدرة على تقييم أثر التغير في كميات المياه المتاحة على الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية؛

2- زيادة تنسيق سياسات أمن الغذاء والمياه بين بلدان المنطقة؛

3- زيادة الكفاءة في إنتاج الأغذية؛

4- تحسين تقييم وضع الأمن الغذائي في البلدان العربية.

إدارة المشروع

يُتسق هذا المشروع مع المبادرات الإقليمية التي اعتمدها الدول العربية، بما في ذلك استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025) والقرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجلس الوزاري العربي للمياه برعاية جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة، مثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويساهم المشروع في معالجة الشواغل نفسها، وعلى رأسها الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في وضع الغذاء في المنطقة العربية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الموارد الطبيعية المعرضة للاستنزاف.

ويُتسق المشروع أيضاً مع ولاية الإسكوا في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها، ولا سيما الهدف 2 حول تحقيق الأمن الغذائي.

وهو يستند إلى نتائج مشاريع سابقة، على غرار المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.